

إزالة من لا يجب إزالتهم

كاثرين ت ويذرهيدي

هناك تبعات سياسية وإنسانية يتركها قانون الاتحاد الأوروبي وسياساته على المهاجرين غير النظاميين ومنهم طالبو اللجوء المرفوضة طلباتهم ممن لا يستطيعون العودة إلى بلدانهم الأصلية.

المعوقات العملية: تتضمن عدم وجود وثائق التعريف مع المهاجرين أو غياب وثائق السفر أو رفض دول المهاجرين الأصلية إعادتهم لها.

المعوقات السياسة: تتضمن حماية المصالح الوطنية، مثل: الأمن العام أو حماية القيم المنصوص عليها في الدساتير والسياسات الوطنية.

و بموجب توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن العودة لعام ٢٠٠٨، يواجه الأشخاص الذين لا يجب إزالتهم احتمالية تأجيل إزالتهم^٢. ومع ذلك، يقلل مصطلح «الإزالة المؤجلة» من أهمية طول مدة تأجيل عملية إزالة الفرد. فعلى سبيل المثال، في أكتوبر/

في الاتحاد الأوروبي، يحصل المهاجرون النظاميون علي تصريح بالإقامة في حين يتلقى المهاجرون غير النظاميين أمراً بالعودة ومغادرة البلاد. ويُعرف المهاجرون غير النظاميين «الذين تدرك سلطات الهجرة وجودهم في البلاد إلا أنهم لأسباب متنوعة لم يُزالوا»^١ باسم «من لا يجب إزالتهم» أو من لا يجب إعادتهم أو من لا يجب ترحيلهم. وترتبط معوقات إزالتهم باعتبارات قانونية أو إنسانية سواء أكانت عقبات عملية أم خيارات سياسية.

المعوقات القانونية: تتضمن الوضع الإنساني في الدولة الأصلية والاعتبارات الإنسانية في حالات الأمراض الخطيرة والالتزامات تجاه حماية الأسرة والحياة الخاصة والالتزامات تجاه حماية أفضل مصالح الطفل.

وعندما يقترن ذلك بالتشديد السياسي على انتهاج الترحيل في إدارة المهاجرين غير النظاميين، يبدو أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي تصوّر الترحيل على أنه عملية ممكنة وضرورية بالرغم من العقبات الواضحة التي تعيق الإزالة. وفي الوقت نفسه، يبدو خيار تنظيم وضع المهاجرين على النحو المنصوص عليه في توجيهات العودة ظاهري أكثر من كونه حقيقة خاصة بالنظر لارتفاع عدد الإشارات داخل الاتحاد الأوروبي للتهديدات الأمنية المحتملة التي يفرضها طالبو اللجوء والمهاجرون غير النظاميين.

ومع ذلك، هناك خيارات سياسية وسطية بين الترحيل والتنظيم. فقد يقدم الوضع الاسمي و/أو النظامي المؤقت مستوى أساسي من الأمن القانوني للمهاجرين الذين لا يجب إزالتهم ما يقلل من مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان. وسوف يؤدي ذلك إلى رفع معدلات الأفراد الحاملين للوثائق الثبوتية وهذا ما سوف يوفر أيضاً مزيداً من المعلومات بشأن عددهم ووضعم ليكون أساساً لوضع سياسة عملية متعلقة بمبدأ عدم وجوب الإزالة. وبدلاً من ذلك، يمكن تشجيع الدول الأعضاء على زيادة معدل استخدامهم لأحكام التأجيل غير الإلزامية في توجيهات العودة، وسوف يقود ذلك على أقل تقدير في توحيد ممارسات الدول الأعضاء وبناء أساس مشترك للنقاش والتعاون المستقبلي حول هذه القضية.

كاثرين ت. ويذرهي

katharine.weatherhead@sant.ox.ac.uk

طالبة ماجستير 2015-2016، مركز دراسات اللاجئين

www.rsc.ox.ac.uk

هذه المقالة نسخة مختصرة ومعدلة من أطروحة غير منشورة مكتوبة كجزء من رسالة ماجستير (مع مرتبة الشرف) في العلاقات الدولية والقانون في جامعة أدنبرة، بعنوان: «الانتقال المتصور» في الاتحاد الأوروبي: الأمانة الجزئية لقضية المهاجرين غير النظاميين الذين لا يجب إزالتهم» (2014).

(Imagined Mobility' in the European Union: The Partial Securitisation of Non-Removable Irregular Immigrants)

EU Agency for Fundamental Rights (2011) *Fundamental rights of migrants in an irregular situation in the European Union Comparative Report*

(الحقوق الأساسية للمهاجرين في الوضع غير النظامي في الاتحاد الأوروبي) <http://tinyurl.com/EU-FRA-migrants-irregular-2011>

[غير متاح بالإسبانية أو العربية].

٢. <http://tinyurl.com/EU-Return-Directive-2008>

[غير متاح باللغة العربية]



طالب لجوء ينتظر ترحيله من مركز احتجاز المهاجرين في تينسلي هاوس في المملكة المتحدة.

تشرين الأول ٢٠٠٩، حاز ٥٨٨٠٠ مهاجر غير نظامي داخل ألمانيا وضع «الإقامة المتسامح بها» لأكثر من ستة أعوام عقب تأجيل عملية إزالتهم.

والأهم من ذلك، لا يضمن التأجيل الرسمي لهؤلاء الأفراد الإقامة القانونية المؤقتة بل يظل وضعهم غير نظامي. وهذا يعني استمرار التزام الدول الأعضاء بإزالتهم من أراضي الاتحاد الأوروبي حتى وإن اعترف قانون الاتحاد الأوروبي بكونهم من الفئات الأشخاص الذين لا يجوز إزالتهم.

ويترك هذا الإطار القانوني الإشكالي للمهاجرين الذين لا يجب إزالتهم في وضع مستضعف. ويصحبون على وجه الخصوص عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان لأن توجيه العودة لا ينص على جميع الحقوق الإنسانية لهم. وتزداد هشاشة وضعهم سوءاً بعدم امتلاك كثير من الدول الأعضاء مطلقاً أحكاماً خاصة تدير إقامتهم في البلاد. وهذا الاستضعاف قليلاً ما يتصدى له الأكاديميون أما صانعو السياسات فيتجاهلونه تماماً.